



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

30 صفر 1438 - 30 نوفمبر 2016





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان



رئيس • حقوق الإنسان: المملكة تنصر القضايا العادلة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 30 صفر 1438 هـ - 30 نوفمبر 2016م

<http://www.al-madina.com/node/710543>

سلوى حمدي - الرياض

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، السفير الفرنسي في المملكة فرانسوا غوييت، صباح أمس بمقر هيئة حقوق الإنسان في الرياض.

وبحث الجانبان العلاقات التي تربط البلدين الصديقين وسبل تطويرها خاصة في مجال حقوق الإنسان، واستعرض الدكتور العيبان خلال الاستقبال جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في دعم قضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من دعم لنصرة القضايا العادلة، وأشار إلى التطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محوراً للتنمية، وفق رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة لتحقيق مستقبل أفضل للمملكة وأبنائها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يقر نظام «شهيد الواجب» بعد تراجعه عن 11 مادة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 صفر 1438 هـ - 30 نوفمبر 2016
<http://www.alhayat.com/Articles/18816099>

الرياض - سعاد الشمراني
أخيراً وافق مجلس الشورى على نظام «شهيد»، بعد حذف 11 مادة من أصل 25، يستفيد منها «شهداء الواجب»، الذين يدخل في وصفهم الشهيد في الميدان، أو المصاب بعجز كلي أو جزئي أو المفقود، كما يدخل في حكمه المدني والطالب العسكري المكلفين بأعمال مماثلة، أو من يراه الملك.

وكان المشروع الذي قدمه العضو حمد آل فهاد يهدف لتوحيد مزايا شهداء الواجب ومن في حكمهم، وحفظ حقوقهم، ويؤمن الرعاية اللازمة لذويهم من بعدهم، بحيث تطبق أحكامه على كل عسكري أو مدني انتدب أو ألحق أو تم التعاقد معه بالعمل في الخارج نظاماً، وتوفي أو أصيب بعجز هناك، وكانت الوفاة أو الإصابة بسبب أعمال إرهابية أو حرب أو استهداف، بقصد الإساءة إلى المملكة، وكذلك أي فرد من أفراد أسرته، إذا كان مرافقاً له أثناء عمله بالخارج. ونص نظام شهيد الواجب على ترقية المتوفى إلى الرتبة التالية لرتبته، ويمنح وراثته معاشاً تقاعدياً يعادل أعلى راتب درجة الرتبة أو المرتبة المرقى إليها، ويمنح وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الثالثة، كما يمنح نوط الشرف للعسكري، ونوط المعركة للمدني.

كما يكفل النظام أداء ما على المتوفى من ديون للغير مثبتة شرعاً، وإسقاط ما عليه من عهد وديون حكومية. وتضمن مشروع النظام إطلاق اسم «شهيد الواجب» على أحد الشوارع، ونص على أن يمنح للمصاب بعجز جزئي بما لا يقل عن 40 في المئة، تخفيضاً على وسائل المواصلات، ويؤمن له العلاج الطبي الشامل، كما يكلف بما يناسبه من عمل بحسب استطاعته، وينقل للمكان الذي يرغب فيه، ويمنح أرضاً سكنية، ويعطى الأولوية في الاقتراض أو مشاريع الإسكان الحكومي.

أما الأسير فتحفظ له وظيفته، وتضمن له أحقيته في الترقيات بعد عودته، ويمنح وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الثالثة، ويعامل معاملة «شهيد الواجب» إذا ثبتت وفاته.

ويحق لأسرة شهيد الواجب والمصاب بعجز كلي البقاء في المساكن الحكومية أو المساكن التابعة للقطاعات العسكرية أو المستأجرة من تلك القطاعات، لمدة لا تزيد عن خمسة أعوام من تاريخ صدور قرار إنهاء خدمات «شهيد الواجب» أو المصاب بعجز كلي، لمن يرغب منهم في ذلك.

وتمنح للأسرة قطعة أرض سكنية في المكان الذي ترغب فيه، ويكون للأسرة الأولوية في الاقتراض، أما من سبق له الاقتراض فيعفى من تسديد ما تبقى من أقساط.

كما تمنح أسرة «شهيد الواجب» مساعدة مالية عاجلة، قدرها مليون ريال، والأسير أو المفقود 300 ألف ريال، مع صرف راتبه كاملاً، إضافة إلى البدلات والعلاوات التي كان يتقاضاها كما لو كان على رأس العمل، كما يؤمن سكن مناسب لأسرته إن كان أسيراً أو مفقوداً، وإذا ثبتت وفاته تتم معاملته معاملة «شهيد الواجب».

وتضمنت المواد الـ 11 التي تراجعت للجنة عنها، مادة تحدد من هم في حكم «شهداء الواجب» ومصائبهم، وهم المواطنون والمقيمون الذين يقتلون أو يصابون أثناء مواجهات رجال الأمن مع الجماعات الإرهابية، وضحايا الجماعات الإرهابية والمتوفون أثناء أدائهم لمهام رسمية.

وتراجعت المواد التي تطالب البنوك المحلية بإسقاط ديون الشهيد، وعن التعيين الفوري لأحد أبنائه بوظيفته وفق المتطلبات النظامية، وصرف راتب شهري قدره خمسة آلاف ريال لوالديه.

كذلك، ألغت اللجنة مادة تختص بأسر الشهيد أو المصاب بعجز كلي، الذين استأجرت لهم قطاعاتهم مساكن، ومنحهم حق البقاء فيها لمدة لا تزيد على خمسة أعوام لمن يرغب منهم في ذلك من تاريخ صدور قرار إنهاء خدماته.

وتراجعت أيضاً عن صرف مبلغ مقطوع قدرها 500 ألف لأسرة «شهيد الواجب»، الذين يسكنون على حسابهم الخاص أو من في أملاكهم، كما ألغت صرف 100 ألف ريال عن كل عام لأسرة «شهيد الواجب»، التي تنتقل من السكن الحكومي قبل نهاية خمسة أعوام.

ومن المواد التي حذفها اللجنة الأمنية من مشروع نظام «شهيد الواجب» ومن في حكمه، صرف 50 ألف ريال عاجلة لكل من والد ووالدة وزوجته أو زوج شهيد الواجب، إضافة إلى مرتب شهري قدره خمسة آلاف ريال لكل والد ووالدة وزوج وزوجة شهيد، و50 ألف مساعدة عاجلة لأبناء وبنات الشهيد، وسداد الرسوم الدراسية وتكاليف النقل المدرسي بحد أقصى 50 ألف ريال لكل منهم، وصرف معاش سنوية لأسرة الشهيد قدرها 25 ألف لكل فرد. وخلا نظام المشروع الجديد المقترح لـ«شهيد الواجب» من تقديم المساعدة لكل ابن مقدم على الزواج من أبناء الشهداء، وصرف 60 ألف ريال لمرة واحدة له ولكل بنت من بنات شهيد الواجب مبلغ 40 ألف ريال، كما راجعت اللجنة النص على أن يوظف أفراد أسرة الشهيد بصرف النظر عن عددهم أو وقت تقدمهم إلى الوظيفة، ويستثنون من أسلوب شغل الوظيفة العامة المدنية والعسكرية، لا من شروط شغلها.

وقرّعت «أمنية الشورى» نظامها الجديد من مواد سابقة كانت ضمن المشروع أثناء مناقشته في السابع من شهر جمادى الأولى الماضي، نصت على أنه «في حال كان شهيد الواجب غير متزوج أو كان أولاده قصراً أو لم يكن لديه أولاد، فيوظف ما لا يزيد على اثنين من إخوته وأخواته الشقيقات دون الإخلال بحق القصر في التوظيف عند بلوغهم السن النظامية». وتراجعت عن مادة لقبول من تقدم من أفراد أسرة الشهيد إلى الجامعات والكليات العسكرية والكليات المهنية ومعاهد التدريب، وأن لهم الأولوية في الابتعاث الداخلي والخارجي بالحد الأدنى من الشروط.

وتراجعت اللجنة، التي أعدت النظام بناء على مقترح عضو الشورى حمد آل فهاد، عن النص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لفكاك وتحرير الأسير، وكذلك متابعة البحث عن المفقود ومعرفة حالته، وتحفظ وظيفة كل منهما وتضمن ترقيته وعند ثبوت وفاته يعاملان معاملة شهيد الواجب، وعن إنشاء هيئة شهيد الواجب ترتبط برئيس مجلس الوزراء، ويكون لها رئيس بمرتبة وزير، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً.

كذلك تراجعت اللجنة عن إنشاء صندوق «شهيد الواجب»، تتكون موارده المالية من المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة والهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف والمنح التي يقدمها الأشخاص العاديين والاعتباريون، ومن إيرادات الأصول المحبوسة والثابتة أو المنقولة ومن عائدات الأنشطة الاستثمارية، ويحق للصندوق الاستثمار، وخصوصاً أن وزارة الداخلية سبقت هذا المقترح بإنشاء «صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين».

.. و«عضو»: مدن ومحافظات «بلا مياه».. ولجنة ترفض المطالبة بتوفيرها

استغرب عضو في مجلس الشورى رفض لجنة المياه والزراعة والبيئة توصيته الإضافية التي تقدم بها على تقرير اللجنة، ويطلب فيها وزارة البيئة والمياه والزراعة «بالعمل السريع على تغطية مدن المملكة وقراها بخدمة المياه»، وكذلك الحجج الغربية التي أبدتها في رفض التوصية.

وأوضح الدكتور عبدالله الفيافي لـ«الحياة»، أن اللجنة تحتج في رفضها التوصية في خطاب مكتوب بعدم تسمية المدن والقرى والهجر للاستفسار عنها من الوزارة، ولذلك تعتذر عن عدم قبول التوصية، مع أن لديها بالتأكيد أو هكذا يفترض من المعلومات أكثر مني حول خدمات المياه. وقال: «نحن لا نتحدث في المجلس باسم مدينة أو قرية أو هجرة أو محافظة أو منطقة، بل باسم الوطن كله، يهمني توافر خدمة المياه الشاملة في شمال المملكة كجنوبها كشرقها وغربها ووسطها، كما أن الأصل في التوصيات عموماً أن تطالب بالمبادئ الوطنية العامة من دون شخصنة أو تسمية أو مناطقية، والجهات التنفيذية لديها من المعلومات أكثر منا».

وأضاف: «قدّمْتُ مداخلتي على تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في جلسة الاثنين 15 رمضان 1437هـ، وأشرتُ فيها إلى بعض الأمثلة، ذكراً القطاع الجبلي في المنطقة الجنوبية، مثلاً، كجبال قِفاء وبنو مالك وغيرها، وكذا بعض القرى والبلدات في شمال المملكة، والمداخلة مسجلة بالصوت والصورة، ومنشورة في بعض الصحف وعلى الإنترنت، بل زوّدت اللجنة بصورة ورقية من تلك المداخلة، فكيف تسأل عن تسمية المدن والقرى والهجر، للاستفسار عنها من الوزارة، ومع هذا كان المتوقع أن تهتم بهذه المعلومات، وإن لم أتقدم بتوصية، وأن تسأل الوزارة، من دون انتظار قائمة بأسماء الأماكن غير المخدومة بالمياه من مقدم التوصية». وزاد: «نرى هل ما زالت تريد أمثلة على أماكن غير مخدومة بالمياه، إضافة إلى ما سبق، ماذا عن منطقة الباحة؟ ماذا عن قرية (جنوب بلجرشي)؟ ماذا عن محافظة القطيف، التي ما زالت أماكن عدة فيها غير مخدومة بالمياه وتعتمد على مياه الآبار؟ ماذا عن شبكة مياه قرية شرما التابعة لمحافظة ضياء، في الشمال الغربي؟ ماذا عن رابغ والأحياء غير المخدومة بشبكة مياه فيها؟ والقائمة تطول». وتابع: «إن اللجنة لم تستفسر من مقدم التوصية عن تسمية المدن والقرى والهجر، قبل رفض التوصية، فضلاً عن استفسارها من الوزارة، مع أن الموضوع ليس في حاجة لا إلى الاستفسار مني، ولا إلى الاستفسار من الوزارة، فال مواطن البسيط يعرف تفاصيل الموضوع».

وبين الدكتور الفيفي أن اللجنة قالت في خطابها إليه إن «الأمر غير الطبيعي أن توجد مدن وقرى لا تتوفر لها المياه من أي مصدر كان»، مشيراً إلى أنه رد عليها بالقول: «إن الأمر غير الطبيعي أن تحتج بمثل هذا لتقول إن المناطق التي تهطل عليها بعض الأمطار الموسمية، لا حاجة للنظر في خدمتها بشبكة مياه.»

وأشار إلى أن القطاع الجبلي في منطقة جازان غير مخدوم بشبكة مياه من أي نوع منذ قيام المملكة ولا بصرف صحي، وإنما يعتمد الأهالي على خزن مياه الأمطار، في خزانات بينونها بإمكاناتهم المتواضعة، أما مياه السقيا بالصهاريج، فتأتي بين وقت وآخر من وادي ضمد أو وادي جوراء ملوثة وموبوءة وغير صالحة للشرب، على الإطلاق.»

كما لفت الفيفي إلى أنه قدم مداخلة قبل سنوات حين حضر إلى المجلس وزير المياه والكهرباء السابق عبدالله الحصين، في 1430هـ، وتفضل مشكوراً بأن أرسل إلي خطاباً، مؤرخاً في 29 صفر 1430هـ، ذكر فيه مشاريع إنشاء خزانات أرضية لخدمة فيفاء وبنو مالك وبلغازي وغيرها، ومشاريع صرف صحي، ومعلومات وأرقام كثيرة، لا تُرى ولا تُسمع ولا تُشرب، ومنذ ذلك التاريخ لا ندري أين تلك الخزانات؟ ولا أين تلك المشاريع؟ وما زال الناس يشربون ماء السماء، كعهدهم منذ عرفوا الحياة.

وقال: «كنت أتمنى على اللجنة عدم التفتيش بين حروف التوصية ونقاطها لاتخاذ ذريعة صياغية «ما» لعدم قبولها، فالهدف العام معروف والمصلحة الوطنية المنشودة هي الغاية العليا، لا التذرع بأن العضو لم يذكر هذه الكلمة أو يضع تلك النقطة وإلا لقبنا توصيته، هذا إذا أريد للمجلس ألا يستمر في التنصل من التوصيات الإضافية بحجج شكليّة واهية، كما كنت أرجو أن تناقش هذه التوصية في المجلس، على الأقل لنتسمع معلومات إضافية تفيد اللجنة، حول المدن والقرى والهجر التي لم تشملها خدمات المياه، إلا أنني فوجئت بالمطالبة بتأجيل التوصية إلى التقرير المقبل، بالنظر إلى نهاية دورة المجلس الحالية (السادسة)، ورغبة المجلس في رفع التقارير، على رغم أن التقرير قديم نسبياً، عرض ونوقش في رمضان 1437هـ، ثم عُرضت وجهة نظر اللجنة 8 صفر 1438هـ، وكان المتبع أن تُعرض التوصيات الإضافية عليه في حينه، لولا الاحتجاج بضيق الوقت.»

وتابع: «اقترح في مداخلة سابقة ألا يُربط النظر في التوصيات الإضافية بوجود العضو في المجلس بالضرورة، فهي ليست بمطالبات فردية، بل مطالبات وطنية، وكان يفترض أن تعامل كما تعامل مقترحات الأنظمة من حيث الدرس، والتصويت، والمناقشة، سواء أكان مقدمها عضواً في المجلس أم انتهت عضويته، وأرجو أن يعيد المجلس النظر في هذه الآلية غير العادلة في تعامله مع اقتراحات الأعضاء من خلال التوصيات الإضافية، إذ يُسقط المجلس النظر فيها بعدم وجود العضو أثناء مناقشة التقرير أو انتهاء عضويته.»

وأكد الفيفي أنه مع إنشاء السدود في كل مكان، ومشاريع تحلية المياه العملاقة في المملكة، إلا أنه ما زالت ثمة مدن وقرى ومحافظات بأكملها منذ إنشاء المملكة غير مغطاة بخدمة المياه بأي طريقة من الطرق، فالقطاع الجبلي في المنطقة الجنوبية، مثلاً، كجبال فيفاء وبنو مالك وغيرها، وكذا بعض القرى والبلدات في شمال المملكة، غير متوافرة فيها خدمة المياه، لا بالتحلية ولا بالخزن المائي، فإلى متى تستمر تلك المعاناة؟

وزاد: «نأمل من الوزارة الجديدة (وزارة البيئة والمياه والزراعة) الالتفات بجديّة لإيصال المياه إلى المناطق غير المخدومة بالمياه، وتلبية حاجة المواطنين في تلك المناطق، والاستجابة لقرارات سابقة للمجلس في هذا الصدد». وبرر الفيفي مطالبته هذه بأن الأمن المائي من أبسط متطلبات المواطن، ومن غير المعقول بقاء مدن، بل محافظات كاملة بأهاليها ومدارسها ومرافقها الحكومية والأهلية، معتمدة كلياً على خزن مياه الأمطار في البرك، الذي يضطر إليه الناس بإمكاناتهم المحدودة، أو استقاء المياه من الأودية الموبوءة وغير الصالحة للاستعمال أصلاً.

زاهر لبلادنا، إذ تمتلك مقومات النهضة من استقرار سياسي وأمن وموارد بشرية ومكانة مرموقة، فضلاً عن احتضانها الحرمين الشريفين وخدمتها لهما.»

عمل الجوف“ يلزم شركة بتوفير مسكن ملائم وتأمين كهرباء لعمالها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 صفر 1438هـ - 30 نوفمبر 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/18816100>

الجوف - صالح الحجاج
أنهت فرق التفتيش بمكتب عمل الجوف، معاناة وافدين، بخصوص توفير مسكن ملائم لهم، وتأمين الكهرباء لهم، وذلك إثر بلاغ تلقاه المكتب عبر تطبيق «معاً للرصد». وأوضح مساعد المدير العام لفرع وزارة العمل حمدي العنزي، أنه تم إلزام الشركة بتوفير سكن ملائم للعمالة الوافدة يحفظهم من البرد وموجات التقلبات الجوية وتأمين التيار الكهربائي لهم، وتم استدعاء ممثل الشركة وتسجيل الملاحظات والمخالفات التي ارتكبتها الشركة، مؤكداً أن الشركة التزمت بمسكن ملائم للعمالة الوافدة وتم نقلهم للسكن. وأهاب بأصحاب المنشآت أهمية توفير بيئة عمل ملائمة حرصاً على تنظيم سوق العمل، وتمكين الطاقات العاملة من المساهمة في النمو الاقتصادي بتوفير بيئة عمل جيدة وآمنة. ودعا العنزي، عملاء الوزارة إلى التعاون معها، والإبلاغ عن مخالفات السوق من خلال تطبيق «معاً للرصد»، وقال إنه سيتم التعامل الفوري مع البلاغات، حرصاً على تحسين وتطوير بيئة سوق العمل وضبطها، كما يمكن أيضاً الإبلاغ عن أي مخالفات للقرار عبر الاتصال على هاتف خدمة العملاء.

«العمل» ترخص لـ733 مكتباً وشركة استقدام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 صفر 1438هـ - 30 نوفمبر 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/18805842>

الرياض - «الحياة»
كشف الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن الوزارة رخصت لأكثر من 733 مكتباً وشركة استقدام في مختلف مناطق المملكة، لمزاولة نشاط استقدام العمالة، وتقديم الخدمات العمالية، وذلك بهدف إتاحة خيارات مناسبة ومنوعة أمام المواطنين وأصحاب الأعمال، وتقديم خدمات متميزة تحقق رغبات العملاء، ما يساهم في الحد من تكاليف الاستقدام، وتقديم الخدمات العمالية.
ونقلت «وكالة الأنباء السعودية» «واس» عن أبا الخيل قوله أن إجمالي المكاتب والشركات المرخص لها بلغ حتى الآن 733، منها 705 مكاتب و28 شركة استقدام، داعياً إلى ضرورة عدم التعامل مع المكاتب غير المرخص لها، ومكاتب الخدمات العامة في تقديم خدمات الاستقدام، واقتصار التعامل مع مكاتب وشركات الاستقدام المرخصة والمعتمدة من جانب الوزارة، والمعلنة في موقع «مساند» الإلكتروني الذي أطلقته الوزارة في شهر آذار (مارس) 2014.

149 مركزاً صحياً مناوباً لتقديم الرعاية الصحية العاجلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 30 صفر 1438 هـ - 30 نوفمبر 2016م

<http://www.alriyadh.com/1551303>

الرياض - محمد الحيدر
أعلنت وزارة الصحة تخصيص ١٤٩ مركزاً صحياً للعمل كمراكز مناوبة في مختلف مناطق ومحافظات المملكة لتقديم خدمات الرعاية الصحية العاجلة.
وأوضحت الوزارة أن ١٩ مركزاً منها تعمل على مدار ٢٤ ساعة، فيما خصصت عدد ١٢٩ مركزاً للعمل لمدة ١٦ ساعة، إضافة إلى مركز واحد يعمل 13 ساعة.
وتواصل الصحة اتخاذ العديد من الخطوات التطويرية، سعياً لتحسين كفاءة الأداء في منشآتها الصحية، واستثمار كافة الإمكانيات المتاحة بما يسهم إيجاباً في تجويد خدماتها الصحية المقدمة للمواطنين، وتأتي هذه الخطوة حرصاً من "الصحة" على التسهيل على المواطنين، وتخفيف الضغط على أقسام الطوارئ في المستشفيات.



إطلاق مشروع وطني لدعم الأرمال والمطلقات أسرياً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 30 صفر 1438 هـ - 30 نوفمبر 2016م

<http://www.al-madina.com/node/699340>

واس - الرياض
أطلقت الجمعية الخيرية لرعاية المطلقات و الأرمال (أيامى) امس مشروعها الوطني (الاحتواء مهمتي) بالتعاون مع الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض ممثلة بإدارة التوجيه والإرشاد بنات، وبدعم من مؤسسة الملك خالد الخيرية (منحة الأميرة صيئة الدامر).
ويهدف المشروع إلى دعم المطلقات والأرمال في برنامج أسري يسهم في الاستقرار الأسري وعلاج حالات التفكك.
و أوضحت مديرة إدارة التوجيه والإرشاد بمنطقة الرياض هيا الناصر أهمية الشراكات المجتمعية بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030 وأثر هذه الاتفاقية المأمول على الأرمال والمطلقات وأسرهن وتحقيق الاستقرار الأسري والتماسك المجتمعي من خلال العديد من البرامج والفعاليات.
من جانبها بينت مديرة البرامج في جمعية أيامى هدى السيف مفهوم الاحتواء ودور الأسرة في الاحتواء العاطفي والنفسي والفكري والاجتماعي، مؤكدة دور المدرسة في تكامل العملية التربوية والاحتواء للطالبات عموماً وأبناء المطلقات والأرمال خصوصاً.

12 جهة تستعد لإطلاق فعاليات أسبوع النزيل الخليجي

الخامس بالشرقية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 30 صفر 1438هـ - 30 نوفمبر 2016م

<http://www.al-madina.com/node/710545>

عبدالله المانع - الدمام

اجتمعت يوم أمس 12 جهة حكومية وخيرية بمقر اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم «تراحم» الشرقية وذلك استعدادًا لإطلاق فعاليات أسبوع النزيل الخليجي الخامس والمقرر انطلاقها في ٢٥ ديسمبر المقبل، أوضح ذلك العقيد محمد بن مشهور القحطاني مدير إدارة التأهيل والإصلاح بسجون المنطقة الشرقية وقال: الهدف من هذا الاجتماع هو الوقوف على أبرز الإيجابيات والسلبيات لأسبوع النزيل الخليجي الماضي مشيرًا إلى شعار الأسبوع هذا العام وهو 'معًا لتحقيق الإصلاح' والذي يهدف إلى توعية المجتمع ومؤسساته لاحتواء النزيل والنزيلة وعدم نبذهم اجتماعيًا، من جانبه أوضح المدير التنفيذي لتراحم الشرقية الدكتور يوسف الراشد أن دور تراحم في الفعاليات هو دور تنسيقي تنظيمي حيث تسعى تراحم الشرقية للتنسيق بين الجهات المشاركة بالتعاون مع مديرية السجون بالمنطقة الشرقية لإنجاح الفعاليات أبرز الدعاة

عبيد أحمد العبيد مدير مكتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسجون المنطقة الشرقية (بصيرة) قال: إن بصيرة تسعى للتنسيق مع أبرز الدعاة والمفكرين والعديد من المختصين في المجال النفسي والإرشادي للمشاركة في فعاليات الأسبوع مبدئيًا رغبته في تفعيل التواصل بين الجهات المنسقة لفعاليات الأسبوع بالشرقية و تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال تجارب ناجحة

وكيل تدريب المعهد الصناعي بسجن الدمام محمد الشهري أشار إلى أن المعهد لديه العديد من التجارب الناجحة مع النزلاء في مجال الإنتاج الصناعي، مبيّنًا أن المعهد سيحرص على عرض هذه التجارب خلال فعاليات الأسبوع، مشيرًا إلى الدورات التي يقدمها المعهد للنزلاء ومنها دورات صيانة الحاسب الآلي وصيانة الجوالات، وفي السياق ذاته عبر ممثل تعليم الشرقية بإدارة التوجيه والإرشاد سعيد القحطاني عن أهمية التدريب والتأهيل ودوره في خدمة النزيل،



استحداث وظائف لذوي الاحتياجات الخاصة وتطبيق لطالبيها

توظيف المعوقين.. من رحم المشكلة يولد الحل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 30 صفر 1438هـ - 30 نوفمبر 2016م

<http://www.okaz.com.sa/article/1511930>

طالب بن محفوظ (جدة)

بعد تعرضه لإعاقة في الحركة جراء حادثة مرورية، وجد أحمد زايد المالكي نفسه أمام معضلة توظيف ذوي الإعاقة، تجرع ألمها سنوات مثل الآلاف من ذوي الاحتياجات الخاصة، فحمل على عاتقه تحقيق مقولة «من رحم المشكلة يولد الحل» فأنشأ شبكة إلكترونية خاصة بتوظيف المعوقين (شبكة وساطة لتوظيف ذوي الإعاقة)، للوصول إلى العاطلين عن

العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديمهم بشكل مناسب لأصحاب العمل. وتمكن المالكي عبر شبكة «وساطة» من إيجاد عمل مناسب لمئات الشباب والفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة، واستقبل ما يزيد على آلاف الطلبات للتوظيف، وتوجت المبادرة، أخيراً، بإطلاق التطبيق الخاص بأجهزة الهواتف الذكية، برعاية من الأميرة البندري الفيصل (المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية)، لينتقل بذلك إلى مرحلة جديدة ستسهم بشكل كبير في وصول الشبكة إلى عدد أكبر من المستفيدين من ذوي الإعاقة، والحد من بطالتهم عبر إيجاد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ونوع الإعاقات التي يعانون منها. تعمل شبكة التوظيف الإلكترونية، وتطبيق الهواتف الذكية الخاص بها، حلقة وصل بين الباحثين عن عمل من ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب العمل الباحثين عن موظفين من تلك الفئة، تخدم جميع المستهدفين من ذوي الإعاقة الذهنية، والحركية، والبصرية، والفكرية، وكذلك النفسية وغيرها، وتوفر لهم غطاء قانونياً، حيث تظم الشبكة متخصصين قانونيين تطوعوا للنظر بالجانب القانوني تجنباً لحدوث أي استغلال في توظيفهم أو تعرضهم لفصل تعسفي. ويتم التدقيق على جميع إعلانات الوظائف الشاغرة من قبل فريق عمل «وساطة» للتأكد من ملاءمتها للباحثين عن العمل من حيث الراتب الشهري المجزي، وتوفير المصاعد الكهربائية، والمكان الآمن وغيرها. وتعمل الشبكة على نشر الإعلانات مجاناً، وتوفر أيضاً قائمة سوداء تضم الشركات المشبوهة التي تعمل بنظام السمسة في إعلانات الوظائف لذوي الإعاقة للتحذير من التعامل معهم. وتهدف «وساطة» للحد من البطالة وإيجاد وظائف لذوي الاحتياجات الخاصة تتناسب مع مؤهلاتهم ونوعية إعاقتهم، والتوعية بحقوقهم الخاصة بتوفير بيئة عمل تكفل لهم كرامة العيش، ودمجهم بالمجتمع وإشراكهم في الحياة العملية أفراداً فاعلين ومنتجين ومتساوين في الحقوق والواجبات والعمل.



قاضي سابق لـ «عكاظ»: إشغال المحاكم بأمور روتينية يتسبب في تباعد

المواعيد

ترحيل 48 قضية «جزائية» لعام وأكثر و 112 من 5 إلى 12 شهراً

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 30 صفر 1438 هـ - 30 نوفمبر 2016م
<http://www.okaz.com.sa/article/1511848>

فاطمة آل ديبس (الدمام) كشفت إحصائية أصدرتها وزارة العدل تسجيل قضاة المحاكم الجزائية خلال شهري محرم وصفر مواعيد لـ 48 قضية بعد أكثر من عام، وتسجيل 111 قضية تراوحت مواعيدها بين الخمسة أشهر والعام. وبررت مصادر قضائية التأخير لـ «عكاظ» «بطبيعة بعض القضايا التي تتطلب المزيد من الجهد والبحث مثل قضايا القتل والاعتصاب وغيرها. وأشارت الإحصائية إلى أن المحاكم الجزائية سجلت مواعيد لأكثر من 49 ألفاً خلال أسبوعين أو أقل، فيما قدمت لتسعة آلاف قضية أخرى مواعيد تتراوح بين أسبوعين وشهر، وموعداً من شهر إلى شهرين إلى 8500 قضية، ومن ثلاثة أشهر إلى أربعة إلى 1004 قضايا، وسجلت 281 موعداً من أربعة أشهر إلى خمسة، فيما سجلت مواعيد 111 قضية راوحت المواعيد فيها بين خمسة أشهر والسنة، ولـ 48 قضية بعد أكثر من سنة. وأكد القاضي السابق المستشار القانوني الدكتور صالح الشبرمي لـ «عكاظ» أن قلة القضاة ليس هو السبب الرئيسي في تأخر البت في القضايا، وهناك أسباب أخرى متعلقة بالمحاكم والقضايا وأطرافها. مشيراً إلى أن تأخر القضايا وطول المواعيد القضائية ليسا ظاهرة محلية، ولا عربية، بل عالمية، تشكو منها الكثير من الدول. وأرجع الشبرمي أسباب التأخر إلى ضعف تأهيل بعض أعوان القضاة، وعدم ضبط إنتاجيتهم، ومحاسبة المقصر منهم، وعدم توفير بيئة عمل مناسبة لهم، كون إدارة القضية ملقاة في الغالب على كاهل القاضي من الكتابة والتنسيق وغير ذلك من الأعمال التي تستهلك وقت

القاضي، ومن الأسباب أيضاً تأخر بعض الجهات في المعاملات الصادرة من المحاكم، ومماثلة بعض الخصوم وغيابهم، أو تحايل بعضهم بالدعوى الصورية، أو الكيدية، إضافة إلى ضعف العناية بالتقنية الحديثة في إنهاء إجراءات كثير من المعاملات، وإشغال القاضي بأمر روتينية يمكن أن تسند لغيره من الموظفين. ومن الأسباب طبقت للقاضي السابق الشبرمي ضعف الثقافة الحقوقية والقانونية لدى بعض المترافعين، وعدم العلم والدراية بالاختصاص النوعي والمكاني للقضية، فيتم تقييد الدعوى في المحكمة من قبل المدعي ويطلب النظر في قضايا ليست من اختصاص المحكمة وبعد فترة من الزمن يبين له ذلك، فيكون هذا الأمر سبباً في تأخر القضايا، فضلاً عن إشغال المحكمة بها. أو لمماثلة بعض المدعي عليهم في عدم حضور الجلسات القضائية أو عدم تبليغهم من قبل محضري الخصوم. كذلك عدم تفعيل دور الملازمين القضائيين في المحاكم بالشكل المطلوب، وإعطاؤهم الفرصة في نظر القضايا المخول لهم نظرها نظاماً، رغم كثرة الملازمين القضائيين وحرصهم على العمل والرغبة في المعرفة والاطلاع، وما يصدر عنهم من أحكام تكون تحت إشراف وتدقيق القاضي.



اليوم العالمي يقام هذا العام تحت شعار "الكرامة فوق كل اعتبار"

"الصحة": 1191 إصابة جديدة بالإيدز في المملكة عام 2015

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 30 صفر 1438هـ - 30 نوفمبر 2016م

<https://sabq.org>

عبدالله البرقاوي - الرياض

قالت الصحة إنه منذ بداية عام 1984 وحتى نهاية عام 2015، بلغ العدد التراكمي لجميع الحالات المكتشفة إصابتها بالإيدز 22952 حالة؛ منها 6770 سعودياً و16182 من غير السعوديين؛ حيث تم اكتشاف 1.191 حالة جديدة مصابة بفيروس الإيدز عام 2015؛ منها 436 سعودياً و755 من غير السعوديين، مع ملاحظة انخفاض الحالات المسجلة بين السعوديين.

وأبانت "الصحة" أن المملكة حققت نجاحات موفقة في سبيل توفير الخدمات الوقائية والعلاجية بجودة عالية؛ وخاصة في مجال المسوحات الطبية واكتشاف الحالات مبكراً، وبدء العلاج، وتوفير الرعاية النفسية والتأهيلية للمصابين وأسرتهم؛ من خلال التوسع في المراكز العلاجية المتخصصة، التي بلغت (11) مركز علاج في كل من: (الرياض، وجدة، ومكة، والطائف، وعسير، وجازان، والدمام، والمدينة المنورة)، كما تم التوسع في خدمات المشورة والفحص والرعاية النفسية من خلال دمجها بالرعاية الصحية الأولية، وقد تجاوزت مراكز الرعاية الصحية التي تقدم هذه الخدمات أكثر من (150) مركزاً بالمملكة.

وأكدت "الصحة" أنه في مجال مكافحة الوصم بصورة خاصة؛ فقد تم وضع وتنفيذ خطط محددة شملت البرامج والأنشطة؛ ومنها إجراء العديد من البحوث والدراسات لتحديد حجم الظاهرة والعوامل السلبية المرتبطة بها والسبل المناسبة لعلاجها، كما تعمل الوزارة على التوسع في الخدمات الوقائية والعلاجية الخاصة بالإيدز، وتقديمها بجودة وكفاءة عالية، وتيسير الحصول عليها بصورة تضمن السرية والخصوصية وبما يحفظ كرامة المواطنين ويحقق رضاهم، إضافة إلى بناء القدرات والكفاءات للكوادر الصحية، ورفع مستوى الوعي والإدراك بالطريقة الأمثل لتقديم الخدمات، مع مراعاة الحالة النفسية والاجتماعية للمرضى وذويهم، وكذلك تنفيذ برامج وأنشطة خاصة للمصابين والفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض؛ لتقليل إحساسهم بالوصم ورفع مستوى اهتمامهم باستخدام الخدمات المتاحة، والعمل على تكثيف الاهتمام بنظام الإبلاغ والمتابعة للانتهاكات المرتبطة بالوصم، ومتابعة المعالجة اللازمة لها من خلال لوائح وقوانين محددة تكفل الحفاظ على حقوق المرضى.

وأوضحت الصحة أنه بمناسبة يوم الإيدز العالمي، الذي يصادف الأول من ديسمبر 2016م والذي يعتبر مناسبة عالمية ومحلية لمعالجة المحددات المؤثرة في انتشار المرض؛ فقد ارتأت منظمة الصحة العالمية - بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز - أن يتم التركيز في هذا العام على قضايا الوصم والتمييز المتمثل في النظرة السالبة والاحتقار

لمريض الإيدز والفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض ولمخالطي المصابين والانتقاص من حقوقهم المرتبطة بالعمل والتعليم والعلاج والزواج وغيرها من الحقوق الاجتماعية، ويؤدي الوصم والتمييز إلى ضعف استخدام الخدمات الوقائية والعلاجية لعدوى الإيدز من قِبَل المتعاشين مع العدوى والفئات الأكثر عُرضة للإصابة بالعدوى؛ مما يؤثر سلباً على برامج مكافحة المرض والتخلص منه وتحقيق الأهداف الأممية للقضاء على عدوى الإيدز، وتماشياً مع الجهود الأممية؛ تنفذ "الصحة" فعاليات اليوم العالمي للإيدز للعام 1438هـ/ 2016م تحت شعار "الكرامة فوق كل اعتبار"، والتي تستهدف جميع أفراد المجتمع بصورة عامة والعاملين في مجال تقديم الخدمات الصحية المرتبطة بالمرض والمصابين بالفيروس بصفة خاصة؛ بهدف القضاء على الوصم والتمييز الذي يتعرض له المتعاشون مع فيروس الإيدز وأسرهم، والفئات الأكثر عرضة وهشاشة للوصول إلى مرحلة القضاء على المرض؛ في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز بالمملكة.

كما تبنت "الصحة" رسائل توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، تشمل العديد من الأنشطة لرفع مستوى الوعي والمعرفة، وتعديل السلوكيات الخاطئة التي تستهدف كافة أفراد المجتمع بشكل عام والفئات الأكثر عرضة بشكل خاص، وستسهم هذه الجهود -بإذن الله- في التوعية بالمرض بشكل عام مع التركيز على قضايا الوصم والتمييز وفي نفس الوقت لتوعية المصابين بالإيدز بكيفية التعايش مع المرض بصورة إيجابية.



كيف نتفادى شبح "التحرش الجنسي"؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 صفر 1438هـ - 30 نوفمبر 2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/18816217>

هيفاء صفاق

الطفولة تعني السلام بكل أنواعه، تعني الطهر والتلقائية بكل تفاصيلها، ما إن توجد في منزل إلا أضافت بهجة وسعادة على أفرادها، بها تحيا الأركان وتطرب الوجدان، أطفالنا نعمة عظيمة من الله نجد من خلالها المعنى في الحياة، سعادة وعطاء وحباً، من خلالها نتعلم كيف نعطي ونحامي ونربي أنفسنا، من خلالها نهذب أنفسنا في كيفية التعامل معهم، وتكمن أيضاً في جزء من رسالتنا في هذه الحياة.

الطفولة عنوان كبير يحتاج إلى شيء من التفصيل، أطفالنا ليسوا بحاجة للمال الوفير أو السكن الكبير، أو تنوع المربين والحاضنين، أطفالنا في حاجة إلى الحب والاحترام والرعاية والاهتمام، وليسوا بحاجة كذلك إلى تلقين وإلقاء المحاضرات عليهم ليل نهار، الأمر مختلف تماماً، أطفالنا بحاجة إلى أنموذج حي أمامهم، أنموذج من أب وأم يتحليان بالمحبة والتقدير والاحترام في ما بينهما، أي بيئة سليمة هادئة ومستقرة، هذا العنصر الأول المهم لطفولة «الأمان النفسي والمعنوي». من هنا يستشعر الأطفال مكانتهم بين قلوب والديهم، فيغدون أكثر ثقة وقوة من الداخل، من هنا بالذات ننمي قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم في إظهار مشاعرهم وخوفهم واضطرابهم متى ما احتاجوا لذلك. أغلب قضايا «التحرش الجنسي» تدعونا للوقوف على نقاط جوهرية عدة:

الأولى: الثقة الزائدة أحياناً تكون سلاحاً ذا حدين تجعلنا نترك الأطفال بمفردهم من دون رقابة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أحد العاملين من الخدم، وغالباً ما يكون التحرش من المحيط القريب للطفل.

الثانية: قمع الأطفال من التعبير عن مشاعرهم بحرية وتلقائية، وللأسف ما يجهله الكثير من الوالدين أهمية جعل الطفل يعبر ويتحدث دائماً عما يرغب فيه، وهذا لا يأتي إلا من خلال احترام كلام الطفل وجعله يشعر بأهميته أثناء حديثه، عبر نمط معتاد عليه بين والديه، لأن بعض الأطفال يتعرضون للتحرش ولا يستطيعون أن يتحدثوا لخوفهم.

الثالثة: عدم توعية الأطفال بأهمية المحافظة على الجسد، وإن تمت التوعية في الأسرة أو المدرسة للأسف تكون بطريقة خاطئة تفتح عيونهم من دون الاستفادة الحقيقية، لذا التوعية في المحافظة على أنفسهم لا بد أن تكون مدروسة، وليست عشوائية تدمر ما قصدنا من الهدف، أو الترويج والفهم الخاطيء.

الرابعة: الثقة الزائدة من المقربين، إذ إن أغلب حالات التحرش من الأقرباء، أو كما يطلقون عليه علماء النفس «زنا المحارم»، وهنا نحن لا نشكك في أحد، لكن من حق الطفل علينا ملاحظته ورعايته، فهو مازال صغيراً ولا يستطيع أن يحمي نفسه.

الخامسة: بعض حالات التحرش تكرر مرات عدة بسبب عدم قدرة الطفل على الإفصاح، لخوفه من والديه من أن يتعرض للمعاقبة أو الاتهام، فيظل ساكناً لسنوات، ومن هنا ركزنا على ضرورة عدم قمع الطفل في التعبير عما يرغب فيه، وهذا لن يأتي إلا إذا توافرت المحبة والاحترام تجاه الطفل.

السادسة: بعض الوالدين يجهلون كيفية التصرف عندما يتعرض أحد الأطفال للتحرش، فيلجأون للصمت، وهذه أكبر معضلة حقيقية يواجهها الطفل، لأنها لا تنتهي كما يعتقد الوالدان، بل تستمر إلى أن يكبر الطفل المعتدى عليه ويتحول إلى معتدٍ على آخر، لذا نجد كل «معتدٍ» عندما نغوص في تاريخه التطوري نجد أنه أيضاً تعرض للتحرش في طفولته، أي عملية متكررة إن لم تعالج منذ البداية. لذا من الضروري عرض الطفل المتعرض للتحرش على المختصين للبدء في خطة علاجية صحيحة للتخلص من كل المشاعر المضطربة من خوف وعنف وبناء الثقة بنفسه من جديد.

السابعة: جهل الوالدين بكيفية التعامل مع الطفل المتحرش به، إذ يصابان بالرعب فيلجأان إلى (التلفظ والتحقير والملامة) كيف أنه لم يستطع أن يحافظ على نفسه، ما يجعل الطفل يعيش حالاً من الصراع النفسي والاضطراب، والبعض يقوم باستجواب الطفل يومياً، ما يجعله يتذكر الحادثة كل يوم، فيعيش أيضاً الاضطراب النفسي.

الثامنة: ما علينا فعله حقيقة هو المحافظة أولاً على أطفالنا بالوقاية، بتوفير بيئة آمنة ومحبة ورعاية ومراقبة، وأن نظور علاقتنا جيداً مع أطفالنا، نبني الثقة معهم دائماً، بحيث لو تعرض أحد منهم - لا قدر الله - لشيء سيعرف كيف يتصرف، وكيف يعبر لوالديه من دون خوف، لأنه اعتاد منذ الصغر على التعبير والبوح لوالديه ولا يوجد حاجز بينهما، كما علينا ملاحظة أطفالنا في أي مكان.

التاسعة: هناك فيديوهات خاصة لتوعية الأطفال، مدروسة بطريقة علمية لا تחדش حياء الطفولة، وكذلك كتب للأطفال توضح كيفية المحافظة على أنفسهم وأجسادهم، من المهم أن تتوافر في المدرسة والأسرة والتركيز في كيفية الوقاية والحماية للطفل، من خلال توفير ورش عمل تثقيفية وتويرية، بدل التركيز على المشكلة كمسألة لأننا هنا نوسع الدائرة لمزيد من التخويف والترهيب وكأننا نشاهد وناقش النتائج فقط، المهم هو كيف نركز على الوقاية والحماية قبل أن تكون المشكلة، أي نكون الفعل لا رد الفعل.



القطاع الثالث .. البطالة والأمان والوظيفي

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 30 صفر 1438 هـ - 30 نوفمبر 2016م

https://www.aleqt.com/2016/11/30/article_1106378.html

د. عامر بن محمد الحسيني

مع ازدياد عدد طالبي العمل، من الطبيعي أن يتم توزيع القوة البشرية على قطاعات العمل لتحقيق التوازن، والفاعلية في الأداء. ما يحدث في المملكة أن القطاع الحكومي يعتبر مصدر أمان وظيفي كبيراً للشباب. وهذا جعل كثيراً من الطاقات تذهب لهذا القطاع الذي أتخم بكم العاملين، مع عدم تطوير في الأنظمة لتحقيق الفاعلية، حتى أصيب هذا القطاع بالترهل، وعانى كثيراً البطالة المقنعة، والبطالة المفتعلة. إلى هذا الوقت لم يستطع القطاع الخاص أن يكون حاضنة لتوظيف الشباب، إلا في حالات بسيطة ومع وجود تشريعات ملزمة للقطاع باستيعاب القوة البشرية المؤهلة في بعض الوظائف. ويظل القطاع الخيري من أهم القطاعات التي تعاني ضعف إقبال الشباب السعودي عليه كوظيفة دائمة، لأنه لا يوفر أدنى مقومات الأمان الوظيفي، من ناحية الرواتب، أو من ناحية الاستقرار والتطوير الذاتي.

في مقال نشر في العدد 8402 كتبت وفقاً لبعض البيانات الصادرة في الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية "العمل والتنمية الاجتماعية" للعام المالي 1434 - 1435 هـ، وفي صفحة (229) البيانات الخاصة بالجمعيات وعدد أعضائها ومجالس إدارتها وأعداد العاملين فيها، نجد أن مجالس الإدارات وأعضاء الجمعيات العمومية فيها يفوق

عدد العاملين.. حيث يعمل في هذه الجمعيات أقل من 22 ألف عامل. أكثر من 51 في المائة غير سعوديين (1.09 في المائة رجال، 50 في المائة نساء) في حين يشكل السعوديون أقل من 49 في المائة (45.78 في المائة رجال، 3.13 في المائة نساء). لا شك أن هذه الأرقام تعد مخجلة بكل المقاييس وتحتاج إلى دراسات معمقة .

وفي وقت سابق ذكرت تقارير صحافية أن بيانات هيئة الإحصاءات العامة تؤكد ارتفاع معدلات البطالة في المملكة، حيث وصلت إلى 12.1 في المائة مرتفعة من 11.6 في المائة. وبغض النظر عن تعليق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن هذا الرقم غير مقلق ونتج عن تأثره بدخول الخريجين إلى سوق العمل. إلا أن هذه النسبة وارتفاعها خلال السنوات السابقة وثباتها فوق نسبة 10 في المائة يدل على فشل ولو جزئياً لخطط توظيف الوظائف. فمن غير المعقول أن يظل لدينا قطاع مهم هو القطاع الثالث بقدرات تطوعية، في حين أن نسبة البطالة تزداد من فترة إلى فترة. القطاع الثالث في الولايات المتحدة خلال عام 2010 حققت الرواتب المدفوعة للعاملين فيه 9.2 في المائة من مجموع الأجور والرواتب المدفوعة .

يبقى السؤال لماذا لا يحقق القطاع الخيري والتطوعي الاستقرار الوظيفي للعاملين فيه؟ ومتى يكون للعاملين في هذا القطاع أمان وظيفي يجعل الشباب يقبلون على العمل في هذا القطاع دون خوف من المستقبل المتغير؟ وكيف يمكن أن نحقق الاستدامة المالية والتطويرية لوظائف القطاع الثالث حتى تسهم في معالجة نسبة البطالة المتزايدة، وتحقيق الفعالية المنشودة من هذا القطاع، وإطلاق قدرات العمل الخيري من أجل المساهمة في تحقيق البناء الداخلي والوصول لمستهدفات "رؤية المملكة 2030"؟ كل هذه الأسئلة وغيرها كثير تظل ذات احتمالات مفتوحة لحين إيجاد الحلول المناسبة لها.

كاريكاتير



الرياض
@abdulaziz_rabea

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 30 صفر 1438 هـ -
28 سبتمبر 2016م

<http://www.alriyadh.com/1551456>



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاربعاء 30 صفر 1438 هـ -
28 سبتمبر 2016م

<http://www.al-madina.com/node/710629>